



البنك المركزي العراقي

البنك المركزي العراقي
دائرة الإحصاء والأبحاث

تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي لعام 2019

Monetary Policy Report
Central Bank of Iraq
Annual Report 2019

<http://www.cbi.iq>



البنك المركزي العراقي

البنك المركزي العراقي
دائرة الإحصاء والأبحاث

تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي لعام 2019

Monetary Policy Report

Central Bank of Iraq

Annual Report 2019

Statistics & Research Department

<http://www.cbi.iq>

رئيس مجلس الإدارة
السيد علي محسن إسماعيل
المحافظ / وكالة

الأعضاء

الدكتور منذر عبد القادر الشخيلي
نائب المحافظ / وكالة
السيد وليد عيدي عبد النبي
المستشار وكالة
الدكتور احمد ابرههه علي
خير اقتصادي
الدكتور مظهر محمد صالح
مستشار السيد رئيس الوزراء
الدكتور موفق عبد الحسين الشهب
محاسب قانوني ومراقب حسابات
الدكتور ماجد محمد حسن الصوري
خير اقتصادي

محتويات التقرير

رقم الصفحة	الموضوع
9 -1	تطورات عرض النقد وادوات السياسة النقدية
1	عرض النقد بالمفهوم الضيق (M1)
2	عرض النقد بالمفهوم الواسع M2 (السيولة المحلية)
3	الإحتياطيات الأجنبية
9-4	أدوات السياسة النقدية
4	نافذة بيع العملة الأجنبية
5	التسهيلات القائمة
7	الاحتياطي الإلزامي
8	حوالات البنك المركزي العراقي
8	شهادات الايداع الاسلامية
17-10	الاسعار
11	اسعار الصرف
11	اتجاهات الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العراق
14	الرقم القياسي الضمني (المخفض الضمني للنتائج)
15	الرقم القياسي للاستيرادات (التضخم المستورد)
16	سعر الفائدة الحقيقي
21-18	تطورات أداء السياسة النقدية
19	تحليل نسبة الاحتياطيات الرسمية الى العملة المصدرة
19	سرعة تداول النقود
20	معامل الاستقرار النقدي
21	القوة الشرائية للنقود

المقدمة

يعمل البنك المركزي العراقي من خلال سياسته النقدية الهادفة لتحقيق الاستقرار النقدي والمالي باتجاه تشجيع الاستثمار الحقيقي وتقوية فرص التنمية ، سيما خفض نسب التضخم الاساس وجعله تحت السيطرة ، والمحافظة على استقرار قيمة العملة المحلية امام الدولار الامريكي وتحسين قيمة الدينار العراقي وجعله عملة جاذبة ووسيلة لحفظ القيم واداة مهمة في المدفوعات وذلك من خلال نافذة بيع العملة الاجنبية ، انطلاقاً من سعيه الحثيث نحو التوسع في تحقيق النتائج الايجابية المستهدفة من خلال انتقاء التدابير المعتمدة والتي ترقى الى الحفاظ على الاستقرار النقدي الذي يسهم في تحقيق النمو المستدام وعنصراً محورياً في الاقتصاد الكلي ، وبناء حوكمة مؤسساتية كفوءة للقطاع المالي وتشغيل أنظمة دفع متوائمة مع أفضل الممارسات العالمية. إن البنك المركزي يسعى لتحقيق الرقم القياسي في المحافظة على أدائه القوي، مما يمنحه ميزة فريدة من نوعها لتحقيق خطته الطموحة في السنوات القادمة ، ومن الآن فصاعداً سيستمر البنك في التقدم نحو تطوير أعماله مع ضمان استمراره في إدارة المخاطر بصورة فعالة وتبني فرص جديدة لتبسيط وتحسين الكفاءة الداخلية للبنك.

سجل عرض النقد بالمفهوم الضيق M1 نهاية عام 2019 نمواً بلغت نسبته (11.5%) وذلك بسبب الزيادة في العملة خارج البنوك بنسبة (17.6%) ، فيما سجل عرض النقد بالمفهوم الواسع نمواً بنسبة (8.4%) عن العام السابق وبلغ معامل الاستقرار النقدي ما نسبته (1.9%). سجل رصيد الاحتياطيات الأجنبية نهاية عام 2019 ارتفاعاً بنسبة (5.1%) عن العام السابق ليبلغ (80.0) ترليون دينار قياساً بـ(76.0) ترليون دينار نهاية عام 2018. سجل معدل التضخم العام لهذا العام ما نسبته (0.2-%)، وسجل معدل نمو التضخم الأساس بعد استبعاد كل من المشتقات النفطية (النفط والغاز) ومجموعتي (الفواكه والخضار) (0.1-%).

استمر البنك المركزي باعتماد سعر الفائدة (سعر السياسة النقدية) Policy –Rate البالغ (4%)، ولغرض إدارة السيولة لدى القطاع المصرفي تم استحداث منتجات مالية بهدف تنويع المحفظة الاستثمارية للمصارف تمثلت بإصدار أوراق مالية قصيرة الأجل (بالدينار والدولار) في شهر شباط من عام 2019 ، بضمنها نافذة للاستثمار بالدولار وبأجل (91) يوم واستمر العمل بهذه النافذة حتى نهاية شهر أيلول من ذات العام، لضعف استجابة المصارف في تنويع محافظها الاستثمارية بالشكل الذي يحقق الاهداف المرجوة منها للمدة المذكورة ، مع استمرار عمليات الاستحقاق لأصل المبلغ مع الفوائد (الارباح) للاستثمارات التي لم يحن تاريخ استحقاقها لغاية الان.

Introduction

The Central Bank of Iraq operates through its monetary policy aimed at achieving monetary and financial stability towards encouraging real investment and strengthening development opportunities, especially reducing core inflation rates and bringing it under control, maintaining stability of the value of the local currency against the US dollar, improving the value of the Iraqi dinar, and making it an attractive currency and a way to preserve values and a tool Important in payments, through the foreign currency sale window, out of its relentless pursuit of expansion in achieving positive targeted results through the selection of approved measures that amount to maintaining monetary stability that contributes to sustainable growth and a pivotal component in the overall economy, building efficient institutional governance of the financial sector and operating payment systems compatible with best international practices. The Central Bank seeks to achieve the record in maintaining its strong performance, which gives it a unique advantage to achieve its ambitious plans in the coming years, and from now on the bank will continue to move towards developing its business while ensuring that it continues to manage risks effectively and adopt new opportunities to simplify and improve internal efficiency the bank.

The money supply in the narrow concept M1 at the end of 2019 recorded a growth of (11.5%) due to the increase in the currency outside the banks by (17.6%), while the money supply in the broad concept recorded a growth of (8.4%) from the previous year and the cash stability coefficient reached a percentage of (1.9%). The balance of foreign reserves recorded at the end of 2019, an increase of (5.1%) over the previous year to reach (80.0) trillion dinars, compared to (76.0) trillion dinars at the end of 2018.

The general inflation rate for this year recorded a rate of (-0.2%), and the rate of core inflation growth recorded after excluding the oil derivatives (oil and gas) and the two groups (fruits and vegetables) (-0.1 %).

The Central Bank continued to adopt the policy-rate of (4%), and for the purpose of managing liquidity in the banking sector, financial products were created with the aim of diversifying the investment portfolio of banks represented by issuing short-term securities (in dinars and dollars) in February of 2019, including a window for investment in dollars for a period of (91) days, work continued in this window until the end of September of the same year, due to the weak response of banks in diversifying their investment portfolios in a manner that achieves the desired goals for the period mentioned, with continuing accrual operations for the principal amount with interest (profits) For those investments whose maturity date is not yet due .

تم تخفيض نسب الاحتياطي الالزامي المفروض على ودائع المصارف الاسلامية في 2019/2/7 ، لتكون (5% بدلاً من نسبة 10%) على الودائع الاستثمارية المطلقة (غير المقيدة) التوفير (الادخار) والثابتة للدينار والدولار مع الاستمرار بإعتماد نسب الاحتياطي الالزامي على الودائع الجارية والودائع الاخرى بنسبة (15%).

وبهدف السعي الى استيعاب المزيد من المشاريع الاستثمارية تم رفع سقف القروض الممنوحة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الى مليار دينار.

لغرض مواكبة تطور العمل المصرفي الاسلامي تقرر تشكيل اللجنة الاستشارية الشرعية العليا في البنك المركزي العراقي بموجب قرار مجلس إدارة البنك المركزي العراقي المرقم بالعدد (136) لسنة 2019. وعملت السياسة النقدية على تفعيل دور القطاع المصرفي والمؤسسات المالية لضمان استقرار النظام المالي وضمان كفاءته وصولاً الى نظام مصرفي معافى من الازمات وضمن أفضل المعايير الدولية للرقابة المصرفية، إذ تم اعتماد دليل الحوكمة المؤسسية للمصارف العراقية من قبل مؤسسة التمويل الدولية (IFC). كما اصدر مجلس مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب ضوابط رقم (1) لسنة 2019 للتعديل الأول لضوابط التصريح عن الأموال عند ادخالها واخراجها عبر الحدود العراقية.

وتجدر الاشارة الى إنه تم اعداد هذا التقرير في الظروف الاستثنائية التي يعيشها البلد في ظل ازمة كورونا ، وأن البيانات اولية وقابلة للتعديل ، مع العرض أن البيانات منشورة على الموقع الاحصائي للبنك المركزي العراقي .

The mandatory reserve ratios imposed on Islamic bank deposits were reduced on 7/2/2019, to be (5% instead of 10%) on absolute (unrestricted) savings (fixed) and (fixed) for dinars and dollars, while continuing to rely on mandatory reserve ratios on Current deposits and other deposits at a rate of (15%).

With the aim of seeking to accommodate more investment projects, the ceiling of loans granted to finance small and medium projects was raised to one billion dinars.

For the purpose of keeping pace with the development of Islamic banking work, it was decided to form the supreme Sharia Advisory Committee in the Central Bank of Iraq in accordance with the decision of the Board of Directors of the Central Bank of Iraq number (136) of 2019. The monetary policy has activated the role of the banking sector and financial institutions to ensure the stability of the financial system and ensure its efficiency to reach to a banking system free from crises and within the best international standards for banking supervision, as the corporate governance guide for Iraqi banks was approved by the International Finance Corporation (IFC). The Anti-Money Laundering and Terrorist Financing Council issued regulations No. 1 of 2019, the first amendment of the controls for declaring money when it is entering and taking out across the Iraqi border.

It is worth noting that this report was prepared in exceptional circumstances in which the country lives in light of the Corona crisis, and that the data are preliminary and subject to modification. The data are published on the statistical site of the Central Bank of Iraq.



الفصل الاول

تطورات عرض النقد وادوات السياسة النقدية

Money supply developments and monetary policy tools

أولاً: تطورات عرض النقد

أ- عرض النقد بالمفهوم الضيق (M1)

سجل عرض النقد بمفهومه الضيق (M1) ارتفاعاً بلغت نسبته (11.5%) نهاية عام 2019 مقارنة بعام 2018، ليصل الى (86.8) ترليون دينار مقابل (77.8) ترليون دينار عام 2018، ويعزى ذلك بالدرجة الأساس الى نمو العملة خارج البنوك بنسبة (17.6%) لتسجل (47.6) ترليون دينار ولتشكل ما نسبته (54.9%) من عرض النقد (M1)، وذلك نتيجة الزيادة الحاصلة في المنح التي منحتها الحكومة للعاطلين عن العمل نتيجة أثر الاحتجاجات، فيما سجلت الودائع الجارية ارتفاعاً بلغت نسبته (4.8%) لتبلغ (39.1) ترليون دينار مقابل (37.3) ترليون دينار لعام 2018، وتشكل ما نسبته (45.1%) من عرض النقد (M1) وعلى النحو المبين في جدول (1).

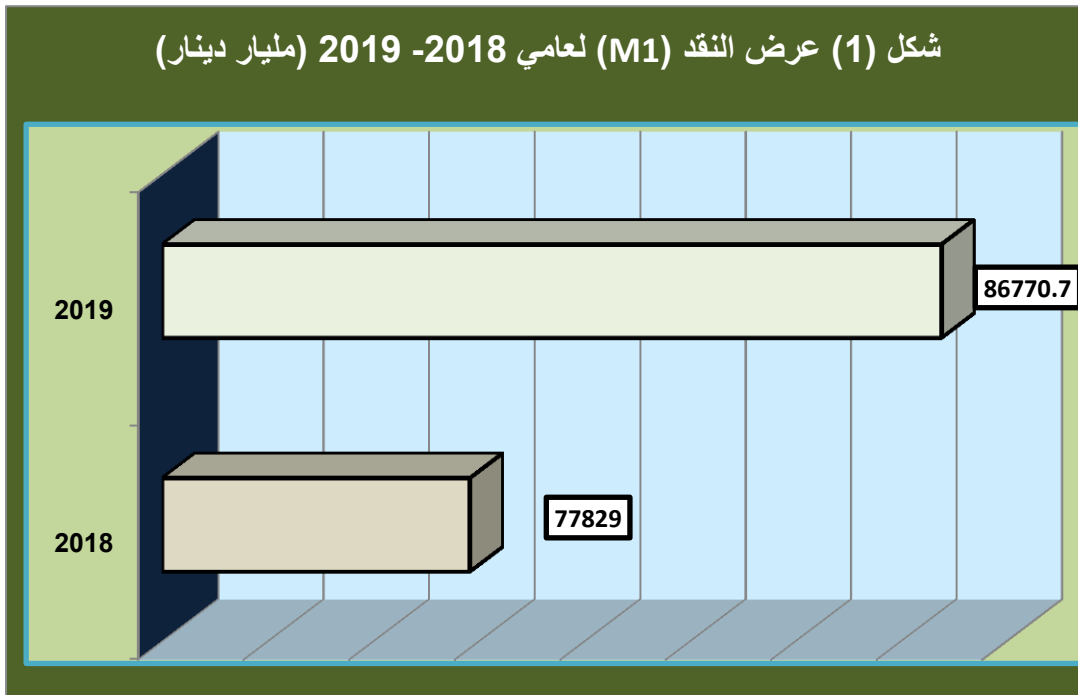
جدول (1)

عرض النقد بالمفهوم الضيق (M1) لعامي 2018-2019

مليار دينار

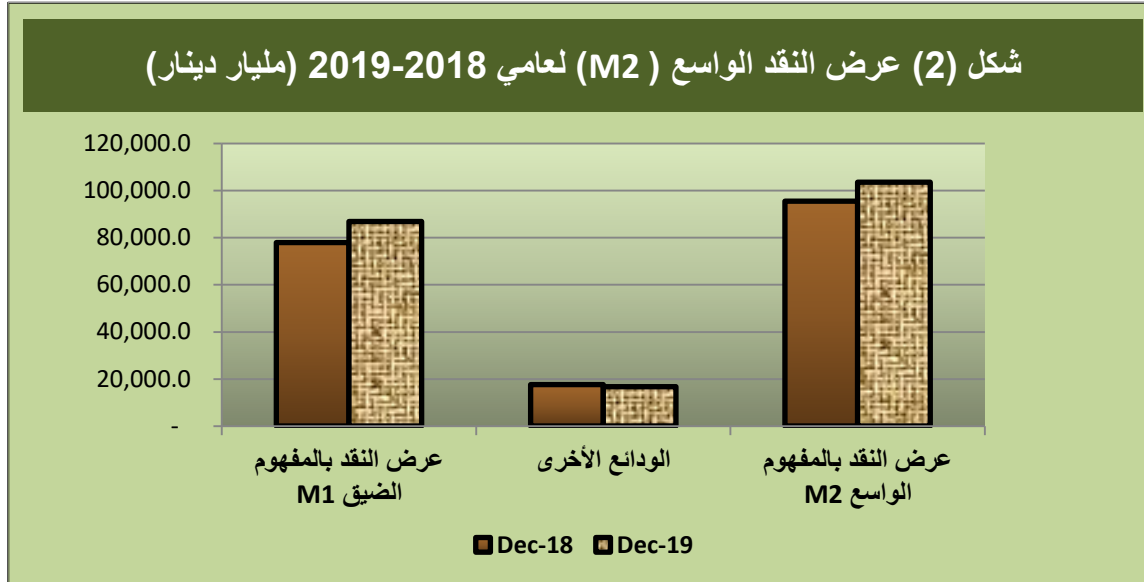
Dec-2019	Dec-2018	المكونات
86,770.7	77,829.0	عرض النقد بالمفهوم الضيق M1
11.5	1.1	معدل النمو %

شكل (1) عرض النقد (M1) لعامي 2018-2019 (مليار دينار)



ب- عرض النقد بالمفهوم الواسع M2 (السيولة المحلية)

سجل عرض النقد بمعناه الواسع (M2) (السيولة المحلية) نهاية عام 2019 ارتفاعاً بلغت نسبته (8.4 %) عن عام 2018 ليسجل (103.4) ترليون دينار مقابل (95.4) ترليون دينار لعام 2018 وليشكل ما نسبته (39.3%) من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية، كما موضح في جدول (2).



جاءت الزيادة في السيولة المحلية (M2) كحصيلة لنمو أحد مكوناتها الأساسيين المتمثل بعرض النقد الضيق (M1) بنسبة (11.5 %)، فيما عانت الودائع الأخرى (الودائع الثابتة، التوفير والبريد والتأمينات) انخفاضاً بنسبة (5.1 %) لتسجل (16.7) ترليون دينار لعام 2019 مقابل (17.6) ترليون دينار عام 2018.

جدول (2)

مكونات السيولة المحلية (M2) لعامي 2018-2019

مليار دينار

المكونات	Dec-18	Dec-19
عرض النقد بالمفهوم الضيق M1	77,829.0	86,770.7
الودائع الأخرى	17,561.7	16,670.4
عرض النقد بالمفهوم الواسع M2	95,390.7	103,441.1

ثانياً: الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي العراقي

سجل رصيد الاحتياطيات الأجنبية نهاية عام 2019 ارتفاعاً مقداره (3.9) ترليون دينار وبنسبة (5.1 %) عن العام السابق، ليبلغ (80.0) ترليون دينار مقارنة بـ(76) ترليون دينار نهاية عام 2018، وعلى النحو المبين في جدول (3).

يعزى هذا الارتفاع بالدرجة الاساس الى ارتفاع رصيد الذهب الموجود في بغداد والخارج بنسبة (18.8 %) والذي بلغ ما يقرب من (5.6) ترليون دينار نهاية عام 2019 مقابل (4.7) ترليون دينار نهاية عام 2018، كما ازدادت الاستثمارات الاجنبية في الخارج بنسبة (6.3 %) لتبلغ (73.2) ترليون دينار لعام 2019 مقابل (68.9) ترليون دينار للعام السابق، فيما سجل رصيد النقد الاجنبي في خزائن البنك المركزي مبلغاً مقداره (1.1) ترليون دينار لعام 2019 مقابل (2.4) ترليون دينار لعام 2018.

جدول (3)

المكونات الرئيسية للاحتياطيات الأجنبية نهاية عامي 2018-2019

مليار دينار

2019	2018	البند
1,162	2,453	النقد الأجنبي في خزائن البنك
73,184	68,875	الأرصدة في البنوك الأجنبية ونيويورك
5,572	4,689	الذهب الموجود في بغداد والخارج
79,918	76,017	الاحتياطيات الأجنبية

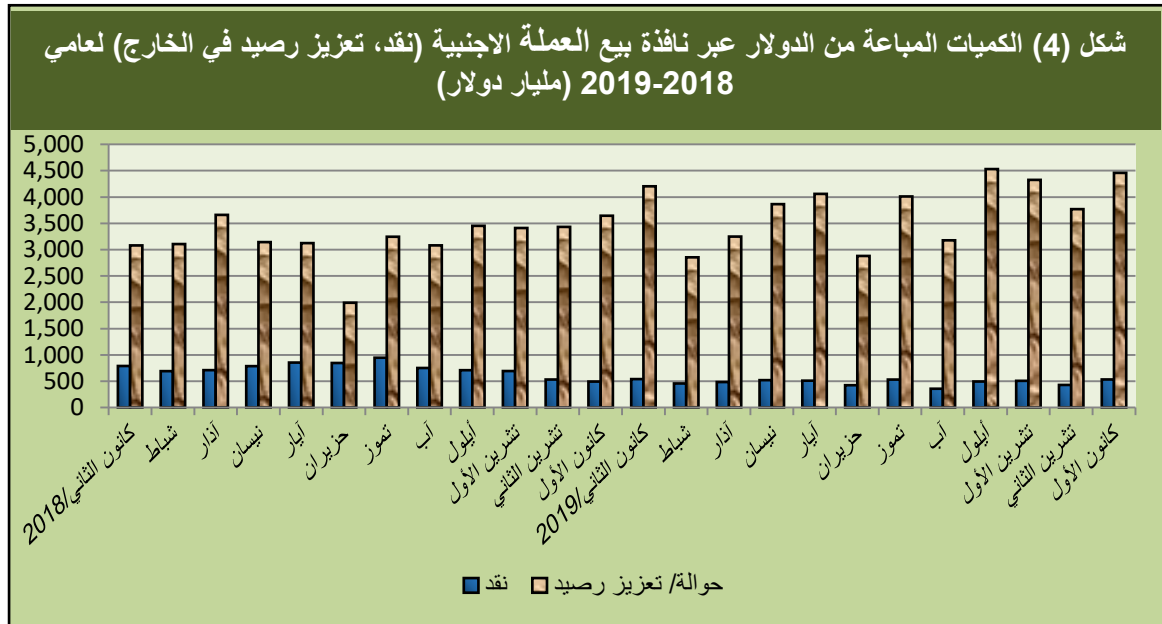
شكل (3) المكونات الرئيسية للاحتياطيات الأجنبية نهاية عامي 2018-2019 (مليار دينار)



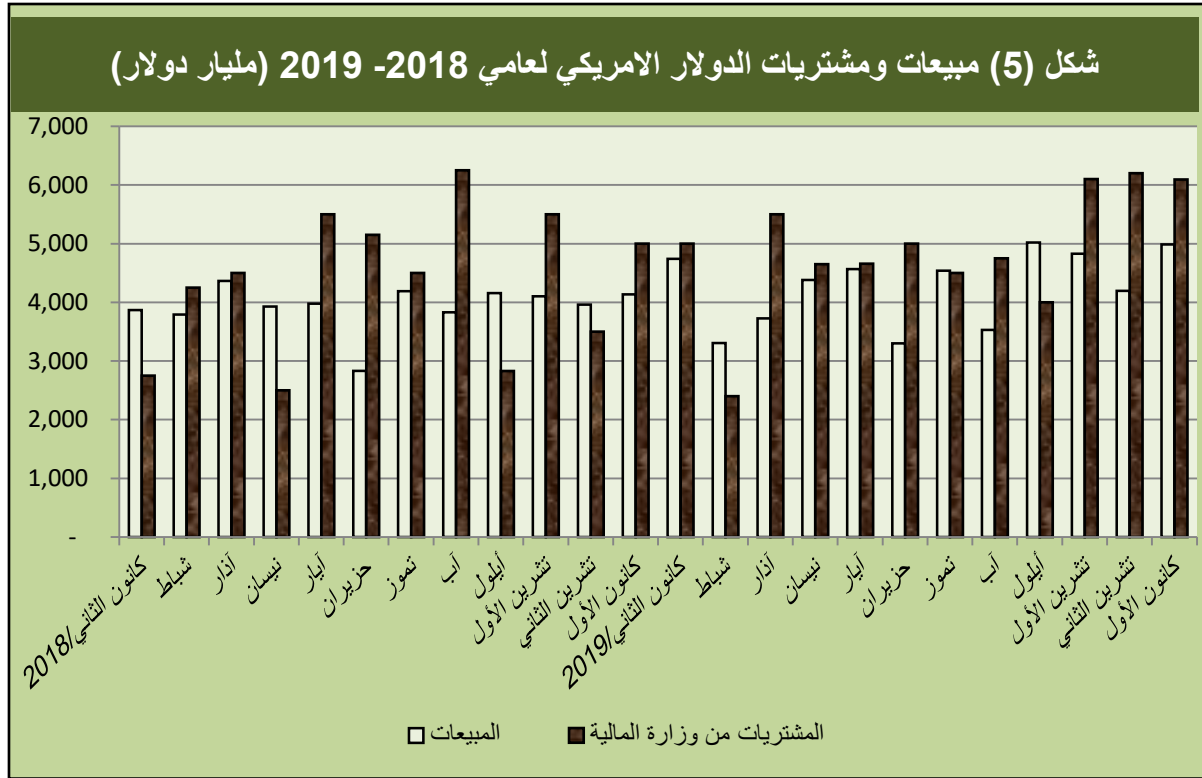
ثالثاً/ تطورات أدوات السياسة النقدية غير المباشرة

1- نافذة بيع العملة الأجنبية

سجلت الكميات المباعة من الدولار في نافذة بيع العملة الاجنبية في البنك المركزي (نقداً، تعزيز حسابات المصارف في الخارج) لعام 2019 ارتفاعاً بنسبة (8.5 %) عن عام 2018، لتسجل (51.1) مليار دولار توزعت على مبلغ (45.3) مليار دولار بيعت لتعزيز رصيد المصارف في الخارج، و(5.8) مليار دولار بيعت نقداً، إذ شكل كل منهم ما نسبته (88.7 %) و(11.3%) على التوالي من إجمالي الكميات المباعة، في حين سجلت مبيعات الدولار الأمريكي لعام 2018 (47.1) مليار دولار منها (38.3) مليار دولار بيعت كتعزيز رصيد في الخارج و (8.8) مليار دولار بيعت نقداً، شكل كل منهم ما نسبته (81.4 %) و(18.6 %) على التوالي من إجمالي المبيعات.



أما بالنسبة الى مشتريات البنك المركزي للدولار الأمريكي من وزارة المالية، فقد سجلت ارتفاعاً بنسبة (12.7 %) لتبلغ (58.9) مليار دولار خلال عام 2019 مقارنة بـ(52.2) مليار دولار عام 2018.



2- التسهيلات القائمة

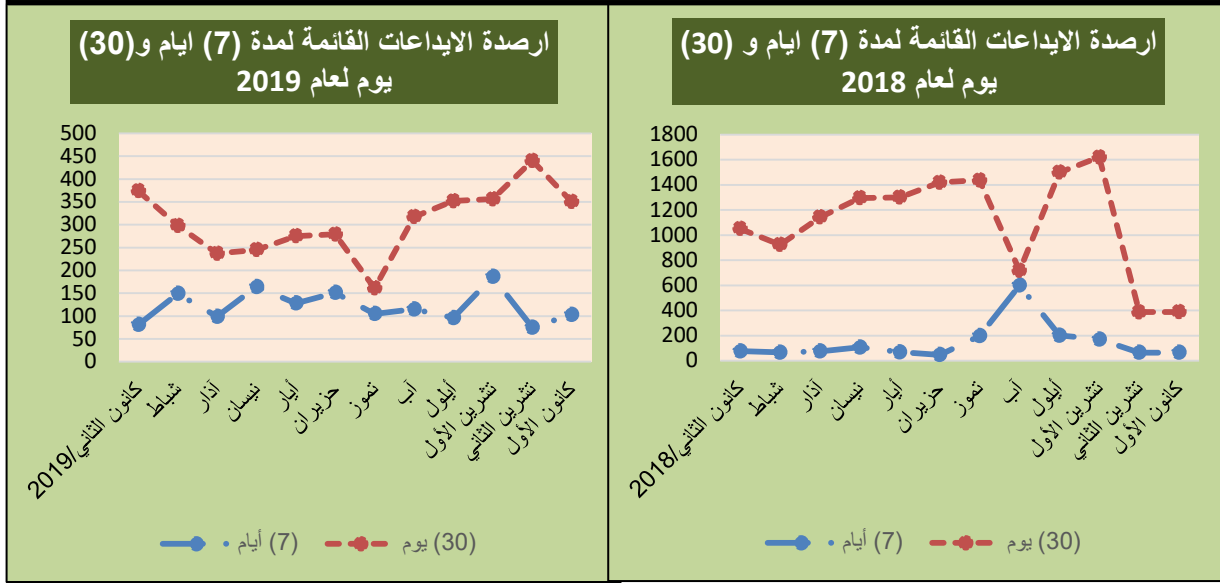
استمر البنك المركزي العراقي خلال هذا العام بإعتماد سعر السياسة النقدية Policy-rate البالغ (4 %) سنوياً، والاستمرار بالعمل بالنوافذ الاستثمارية لأجل (7) أيام، (30) يوم وفق نسب الفوائد المبينة أدناه:

- استثمار لأجل (7) أيام بفائدة (1 %))
- استثمار لأجل (30) يوم بفائدة (1.5 %))

أ- تسهيلات الإيداع القائمة

ارتفعت أرصدة الودائع لأجل (7) أيام بالدينار العراقي للمصارف الأهلية والحكومية بنسبة ملحوظة بلغت (56.1 %) لتسجل (103) مليار دينار نهاية عام 2019 مقارنة بـ(66) مليار دينار نهاية عام 2018، بالمقابل فقد انخفضت أرصدة الودائع لأجل (30) يوم بنسبة (10- %) لتسجل (350) مليار دينار مقارنة بـ(389) مليار دينار نهاية عام 2018، ويعزى ذلك الى الاستمرار بعدم السماح للمصارف الحكومية (الرافدين، الرشيد، المصرف العراقي للتجارة، الصناعي، الزراعي التعاوني والعقاري) بالاستثمار بالأدوات أعلاه.

شكل (6) أرصدة الايداعات القائمة لمدة (7) أيام و (30) يوم لعامي 2018-2019 (مليار دينار)



كما افتتح البنك المركزي العراقي في شهر شباط من عام 2019 نافذة للاستثمار بالدولار وبأجل (91) يوم بموجب الاعمام المرقم بالعدد 272/5/6 والمؤرخ في 2019/1/30 واستمر العمل بهذه النافذة حتى نهاية شهر أيلول من ذات العام، وقد سجل رصيد الودائع لهذا الأجل (37) مليون دولار، الا انه تم إيقاف العمل بجميع المنتجات المالية الدولارية (ودائع، حوالات ، شهادات ايداع اسلامية) بموجب الاعمام المرقم بالعدد 1930/6/6 والمؤرخ في 2019/8/1 لضعف استجابة المصارف في تنويع محافظتها الاستثمارية بالشكل الذي يحقق الاهداف المرجوة منها للمدة المذكورة ، مع استمرار عمليات الاستحقاق لأصل المبلغ مع الفوائد (الارباح) للاستثمارات التي لم يحن تاريخ استحقاقها لغاية الان.

ب-تسهيلات الاقراض القائمة

واصل البنك المركزي عمله بهذه الأداة تنفيذاً لأهداف سياسة البنك المركزي النقدية بهدف منح الإئتمان الى المصارف، وبما يضمن السيطرة على السيولة المصرفية والتأثير فيها عن طريق معدلات الفائدة (الإشارات السعرية) التي وضعت لكل نوع منها وفقاً لما يأتي:

- الإئتمان الأولي (6 %) سنوياً
- الإئتمان الثانوي (7 %) سنوياً
- قرض الملجأ الأخير (7.5 %) سنوياً

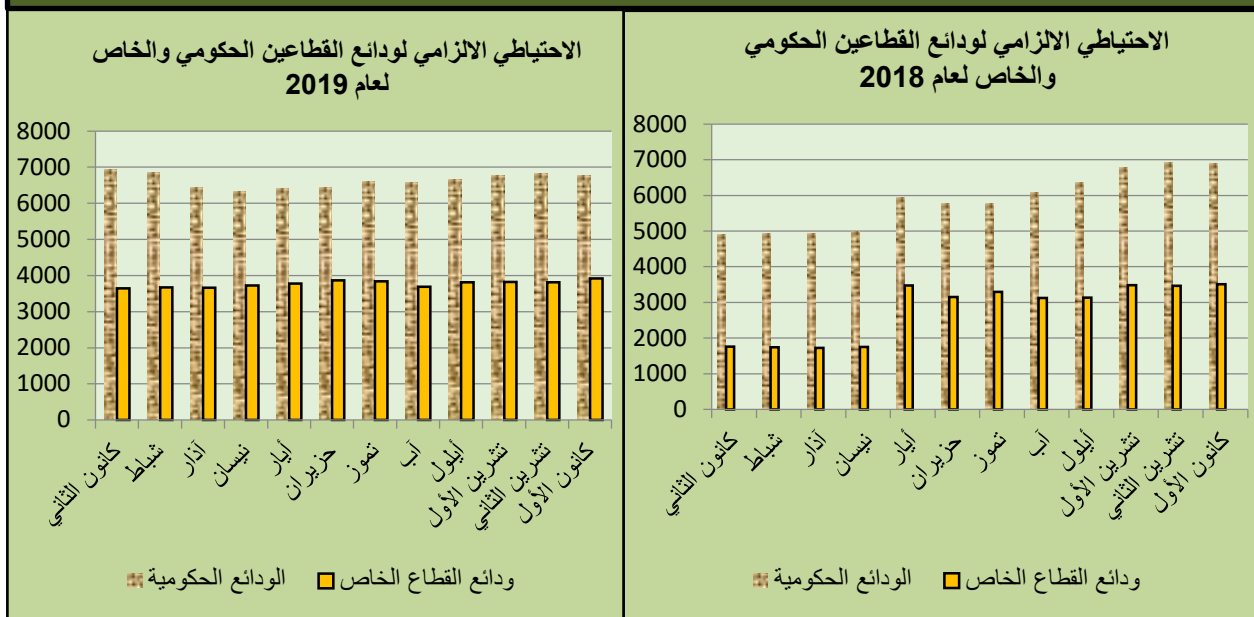
ولم يقدم أي من المصارف الحكومية أو الخاصة على أي من هذه الإئتمانات حتى اليوم.

3- الاحتياطي الإلزامي

انسجاماً مع توجهات السياسة النقدية ومرونتها العالية المعتمدة لإسناد عملية التنمية الاقتصادية ولغرض دعم سياسة الجهاز المصرفي من حيث توفير السيولة، تم الاستمرار باعتماد نسب الاحتياطي الإلزامي على الودائع الجارية بنسبة (15%) وودائع التوفير (الادخار) والثابتة بنسبة (10%) للدینار والدولار بموجب قرار مجلس إدارة البنك المركزي المرقم بالعدد (6) والمؤرخ في 2017/1/24، كما تم الاستمرار بإيقاف السماح للمصارف المجازة كافة باستثمار ما لا يزيد عن (50%) من الـ(15%) من الاحتياطي الإلزامي في شراء حوالات الخزينة بالدينار العراقي، وذلك بموجب الأعمام المرقم بالعدد (588716) والمؤرخ في 2018/2/11، وذلك لانتفاء الحاجة وتغير الظروف الاقتصادية للبلد.

سجل الاحتياطي الإلزامي نهاية عام 2019 ارتفاعاً بنسبة (2.5%) ليبلغ (10.6) ترليون دينار عام 2019 مقابل (10.4) ترليون دينار نهاية عام 2018، ويعزى ذلك الى ارتفاع الاحتياطي الإلزامي على ودائع القطاع الخاص بنسبة (11.6%) ليسجل (3.9) ترليون دينار مقارنة مع (3.5) ترليون دينار في عام 2018، فيما انخفض الاحتياطي الإلزامي على الودائع الحكومية نهاية عام 2019 بنسبة (-2.1%) ليسجل (6.8) ترليون دينار مقارنة مع (6.9) ترليون دينار عام 2018.

شكل (7) الاحتياطي الإلزامي لودائع القطاعين الحكومي والخاص لعامي 2018-2019 (ترليون دينار)



4- حوالات البنك المركزي

تتفيداً للسياسة النقدية التي ينتهجها البنك المركزي العراقي والهادفة الى تحقيق الاستقرار النقدي في إطار عمليات السوق المفتوحة عن طريق تفعيل أدواته النقدية غير المباشرة في إدارته للسيولة العامة، قام البنك بإصدار حوالات لآجال (182، 365) يوم عن طريق نظام الحفظ المركزي للأوراق المالية CSD، وفيما يأتي أهم المزادات التي أقيمت في هذا العام:

- ستة مزادات لأجل (182) يوم بمبلغ (100) مليار دينار للإصدارية الواحدة، بلغ المباع الفعلي منها (346) مليار دينار وبمعدل سعر قطع (2.5 %)، في حين بلغ المبلغ المسدد (310) مليار دينار لعام 2019.
- ثلاثة مزادات لأجل (365) يوم بمبلغ (100) مليار دينار للإصدارية الواحدة، بلغ المباع الفعلي منها (171.5) مليار دينار وبمعدل سعر قطع تراوح بين (2.9 % - 3.0 %)، في حين بلغ المبلغ المسدد (125) مليار دينار.
- مزاد واحد بالدولار لأجل (182) يوم بمبلغ (100) مليون دولار للإصدارية الواحدة، بلغ المباع الفعلي منها (17) مليون دولار، وبمعدل سعر قطع (2 %)، وقد سدد المبلغ بالكامل لعام 2019.

5- شهادات الإيداع الإسلامية

- أصدر البنك المركزي العراقي في عام 2019 شهادات إيداع إسلامية ولآجال مختلفة عن طريق نظام الحفظ المركزي (CSD)، وذلك بهدف تنويع المحفظة الاستثمارية للمصارف وإدارة السيولة لدى القطاع المصرفي، وفيما يأتي أهم المزادات التي أقيمت في هذا العام:
- (8) مزاد لأجل (30) يوم بمبلغ إصدارية (50) مليار دينار للإصدارية الواحدة، بلغ المباع الفعلي منها (234) مليار دينار وبمعدل سعر قطع (1.5 %) لشراء مادة الالمنيوم في الاسواق العالمية، فيما تم تسديد مبلغ (254) مليار دينار.
 - (3) مزادات لأجل (30) يوم بمبلغ إصدارية (50) مليار دينار للإصدارية الواحدة، بلغ المباع الفعلي منها (68.2) مليار دينار وبمعدل سعر قطع (1.5 %)، وذلك لشراء مادة زيت النخيل في الاسواق العالمية، وقد تم تسديد المبلغ بالكامل.

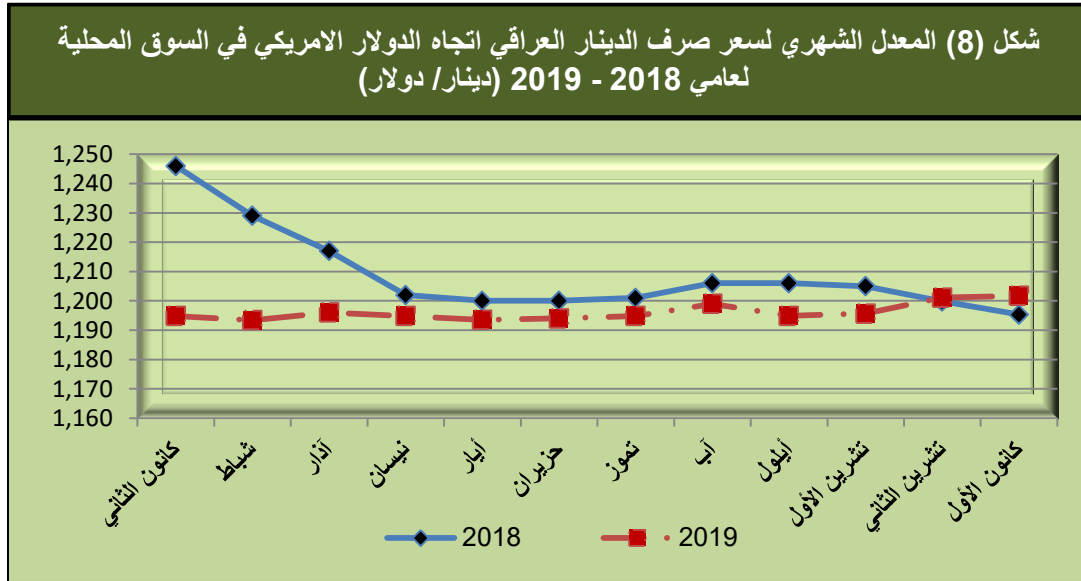
- (2) مزادات لأجل (91) يوم بمبلغ إصدارية (50) مليار للإصدارية الواحدة، بلغ المباع الفعلي منها (25) مليار دينار وبمعدل سعر قطع (1.5% - 1.7%) وذلك لشراء مادة الالمنيوم، فيما بلغ المبلغ المسدد (61) مليار دينار.
- مزاد واحد لأجل (91) يوم وبمبلغ إصدارية (50) مليار دينار، بلغ المباع الفعلي منها (40) مليار دينار وبمعدل سعر قطع (1.7%) لشراء مادة البلاستيك.
- مزادين لأجل (182) يوم بمبلغ إصدارية (100) مليار دينار، بلغ المباع الفعلي منها (46.2) مليار دينار وبمعدل سعر قطع (2% - 2.1%)، وذلك لشراء مادة زيت النخيل، فيما بلغ المسدد منها (20) مليار دينار.
- مزادين لأجل (182) يوم وبمبلغ إصدارية (100) مليار دينار، بلغ المباع الفعلي منها (33.8) مليار دينار وبسعر قطع (2%)، وذلك لشراء مادة الالمنيوم، فيما تم تسديد مبلغ (20) مليار دينار.
- تم تسديد مبلغ (25) مليار دينار، وذلك عن مزاد شهادة ايداع أجل (182) يوم اقيم في عام 2018 لشراء مادة البلاستيك.
- تم تسديد مبلغ (1) مليار دينار، وذلك عن مزاد شهادة ايداع اجل (365) يوم اقيم في عام 2018 لشراء مادة البلاستيك.
- إقامة مزاد واحد بالدولار لأجل (182) يوم وبمعدل سعر قطع (1.8%)، بلغ المباع الفعلي منه (15) مليون دولار، وذلك لشراء مادة زيت النخيل ، وقد تم تسديد المبلغ بالكامل.
- إقامة مزاد واحد بالدولار لأجل (182) يوم وبمعدل سعر قطع (2%)، بلغ المباع الفعلي منه (33.2) مليون دولار، وذلك لشراء مادة الالمنيوم.



الفصل الثاني
الأسعار
The prices

1- سعر الصرف

حافظ سعر بيع الدولار الى المصارف وعبر نافذة بيع العملة الأجنبية على قيمته البالغة (1190) دينار لكل دولار لعام 2019، بالمقابل بلغ معدل سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الأمريكي في السوق المحلية (1196) دينار لكل دولار امريكي عام 2019 مقابل (1209) دينار عام 2018.

**2- اتجاهات الرقم القياسي لأسعار المستهلك**

اظهر الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العراق لهذا العام كمؤشر للتضخم انخفاضاً في معدل نموه ليبلغ (-0.2%) مقابل (0.4%) للعام السابق ليسجل (104.5) نقطة عام 2019 مقابل (104.7) نقطة عام 2018، فيما سجل الرقم القياسي لأسعار المستهلك بعد الاستبعاد أي الرقم القياسي لاسعار المستهلك مستبعداً المشتقات النفطية (النفط والغاز) ومجموعة الخضار والفواكه (105.2) نقطة عام 2019 مقابل (105.3) نقطة عام 2018 مسجلاً بذلك انخفاضاً بنسبة (-0.1%) عام 2019 مقابل (0.2%) عام 2018، ويعزى ذلك بالدرجة الأساس إلى السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي في الحفاظ على سعر صرف مثالي الامر الذي انعكس في انخفاض اسعار السلع الاستهلاكية المستوردة مقومة بالعملة الوطنية ، مما اسهم بصورة فاعلة في منع الاسعار المحلية من الجنوح نحو الارتفاع.

وعند مقارنة المكونات الرئيسية للسلة السلعية للمستهلك لعام 2019 مع العام السابق يلاحظ ارتفاع (5) مجموعات تضمنت (الصحة، الترفيه والثقافة، التعليم، المطاعم، السلع والخدمات المتنوعة). فيما يلاحظ انخفاض (6) مجموعات تضمنت (التبغ، الملابس والاحذية، السكن والمياه، الكهرباء والغاز، التجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة، النقل، الاتصال). بينما لم تسجل فقرة الأغذية والمشروبات غير الكحولية أي تغيير يذكر، وفيما يلي تحليلاً مفصلاً لتطورات معدلات التضخم لعام 2019 مقارنة بعام 2018 وبحسب المجاميع السلعية، جدول (4).

تطورات معدلات التضخم حسب المجاميع السلعية لعام 2019 مقارنة بعام 2018

سجلت مجموعة التعليم اعلى معدل تضخم خلال عام 2019 ليبلغ (9.7%) ويعود ذلك الى ارتفاع أجور التعليم الخاص نتيجة انخفاض الطاقة الاستيعابية للتعليم الحكومي في الجامعات والمدارس وانخفاض الخدمات مما أدى الى زيادة الطلب على القطاع الخاص وهذا بدوره أدى الى ارتفاع اجورها. تليها مجموعة (الترفيه والثقافة) حيث سجلت معدل بلغ (4.6%) نتيجة قلة وسائل الترفيه والنشاطات والفعاليات السياحية في عموم العراق الذي لا يتناسب مع الزيادة في عدد السكان، كما سجلت الصحة معدل تضخم بلغ (2.8%) هذا العام ويعزى ذلك الى استمرار ارتفاع رسوم المستشفيات الخاصة وارتفاع تكاليف العيادات الخاصة، فيما سجلت مجموعتي (السلع والخدمات المتنوعة، والمطاعم) معدلات تضخم بلغت (2.6%، 1.8%) على التوالي. وبالمقابل سجلت مجموعة (السكن، المياه، الكهرباء، الغاز) اعلى معدل انخفاض بنسبة (1.3%-) عام 2019 ويعزى ذلك الى انخفاض كل من صيانة وخدمات المسكن، وامدادات المياه والكهرباء، والوقود (البنزين، النفط والغاز) بنسبة (1.6%-، 8.1%-، 2.3%-) على التوالي. تلتها مجموعة التجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة بنسبة (1%-) نتيجة انخفاض أسعار الأثاث والتجهيزات بنسبة (0.1%-) والأجهزة المنزلية بنسبة (1.6%-). فيما سجلت كل من فئرتي النقل، والملابس والاحذية النسبة ذاتها (0.9%-)، بينما سجلت فقرة التبغ انخفاضاً بنسبة (0.2%-).

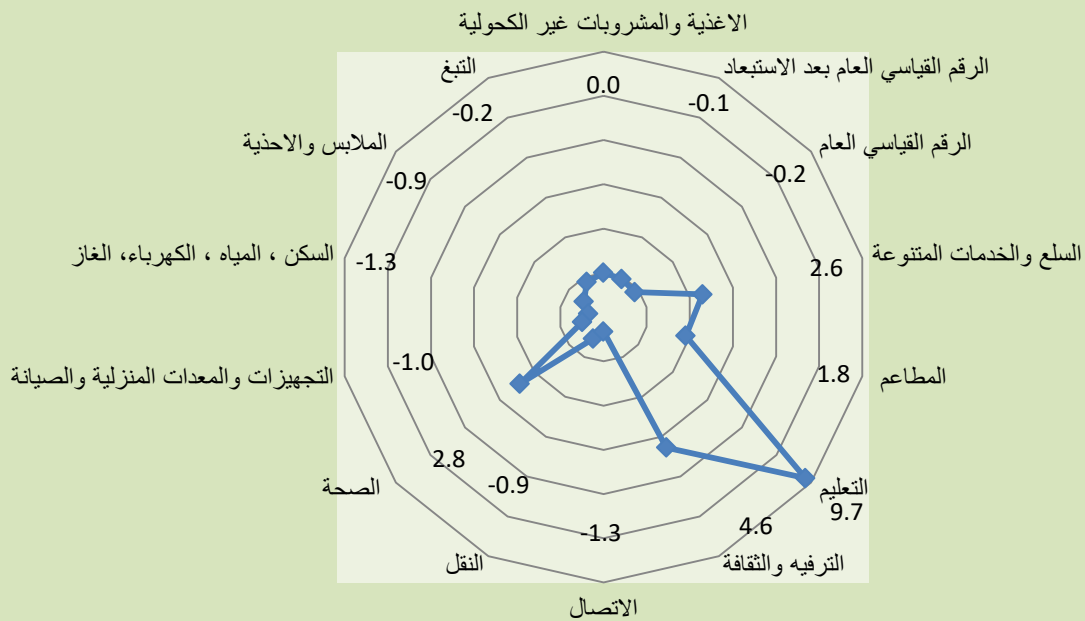
جدول (4)

الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العراق لعامي 2018-2019
سنة الاساس (2012=100)

ت	القسم / المجموعة الرئيسية / المجموعة الفرعية	معدل عام 2018	معدل عام 2019	معدل التضخم لعام 2019 %
01	الاغذية والمشروبات غير الكحولية	97.5	97.5	0.0
02	التبغ	121.4	121.1	-0.2
03	الملابس والاحذية	103.1	102.2	-0.9
04	السكن ، المياه ، الكهرباء، الغاز	115.4	113.9	-1.3
05	التجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة	97.7	96.7	-1.0
06	الصحة	119.7	123.1	2.8
07	النقل	98.5	97.6	-0.9
08	الاتصال	111.2	109.7	-1.3
09	الترفيه والثقافة	90.1	94.2	4.6
10	التعليم	131.3	144	9.7
11	المطاعم	110.1	112.1	1.8
12	السلع والخدمات المتنوعة	104.0	106.7	2.6
	الرقم القياسي العام	104.7	104.5	-0.2
	الرقم القياسي العام بعد الاستبعاد	105.3	105.2	-0.1

المصدر : وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء

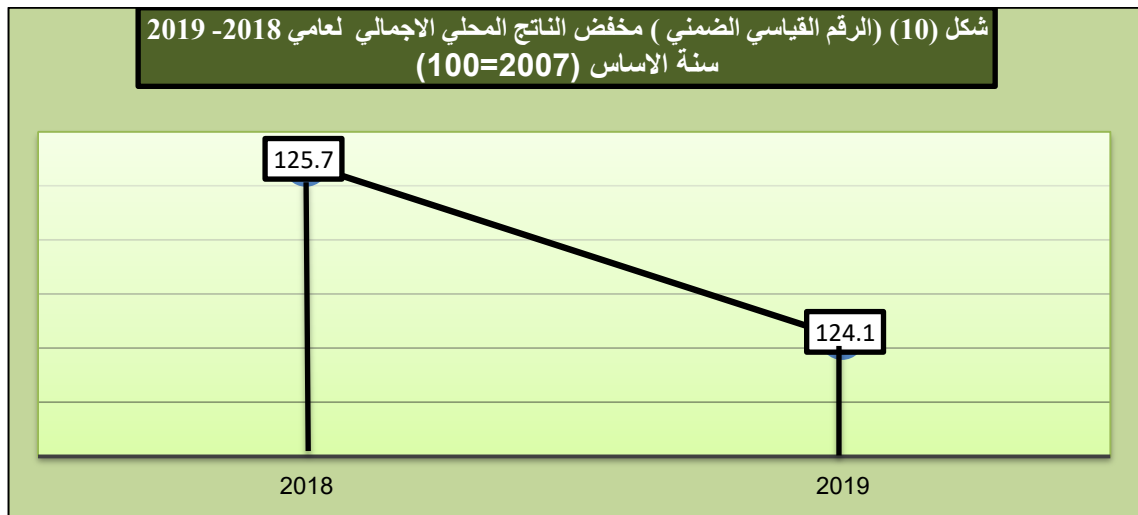
شكل (9) معدلات التضخم لعام 2019



3- (الرقم القياسي الضمني) المخفض الضمني لأسعار الناتج المحلي الاجمالي في العراق لعامي 2018 - 2019

يعد المخفض الضمني لأسعار الناتج المحلي الإجمالي من الأرقام القياسية التي يعتد عليها كمؤشر شامل لقياس التغيرات الحاصلة في المستوى العام للأسعار فهو يمثل الأسعار الحقيقية موزونة بسلة متحركة من السلع في الوقت الذي نجد فيه الرقم القياسي لا أسعار المستهلك قد يتحرك بسلة ثابتة من السلع عند اعتماد الاوزان المطلوبة لتقدير ذلك الرقم ، بعبارة أخرى فأن المخفض الضمني الذي هو حاصل قسمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية على الناتج بالأسعار الثابتة ويعكس التغير الذي يطرأ على أسعار كافة السلع والخدمات سواء كانت استهلاكية ام وسيطة ام إنتاجية، كما انه يضم أسعار الجملة والمستهلك معا، وهو يتأثر بدرجة كبيرة بأسعار النفط كونه يشكل نسبة مهمة من القيمة المضافة ، مما يولد فجوة بين احتساب التضخم عن طريق المخفض وبين احتساب التضخم عن طريق الأرقام القياسية لأسعار المستهلك .

يشير الجدول رقم (5) الى انخفاض مخفض الناتج المحلي الإجمالي من (125.7) عام 2018 الى (124.1) عام 2019، ويعزى ذلك بالدرجة الأساس الى انخفاض أسعار النفط الخام ليسجل معدل سعر البرميل (60.38) دولار عام 2019 مقابل (65.98) دولار لعام 2018.



جدول (5)

(الرقم القياسي الضمني) مخفض الناتج المحلي الإجمالي لعامي 2018-2019

سنة الاساس (2007=100)

2019	2018	
الناتج المحلي الاجمالي (مليار دينار)		
262917.2	254870.1	بالاسعار الجارية
211789.8	202776.3	بالاسعار الثابتة
124.1	125.7	مخفض الناتج المحلي الاجمالي
-1.3	—	التغير السنوي (%)
الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي (مليار دينار)		
148886	137013.8	بالاسعار الجارية
79089.6	74890.9	بالاسعار الثابتة

المصدر: وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء

4- (الرقم القياسي للاستيرادات) التضخم المستورد

تعد الاستيرادات أحد أهم العوامل الخارجية في نقل الضغوط التضخمية من البلدان الأخرى إلى الاقتصاد العراقي ، ونلاحظ ان العراق يتأثر بتضخم الشركاء التجاريين وذلك بسبب زيادة اعتماده على الواردات الأجنبية او ما يعرف (بالتضخم المستورد) والذي ينعكس سلبا على اقتصاد العراق، لأنه يخلق ما يسمى بـ (حالة التوقعات التضخمية) التي هي أخطر من التضخم بحد ذاته لاسيما على موازنات الدول لأنها تسرع من وتيرة تصاعد الرقم القياسي للأسعار، فيما يعتبر تضخم الشركاء التجاريين الرئيسيين من أهم المحددات التضخمية الطويلة الاجل.

ولاغراض الحساب الادق للمساهمة النسبية للتضخم المستورد في تحقيق التغيرات في الرقم القياسي العام، قمنا باحتساب التضخم المستورد عن طريق حساب الاثر على المستوى الكلي من خلال قسمة الواردات على الناتج وضربها في معدلات التضخم العالمية. يلاحظ من الجدول (6) ان معدل التضخم المستورد لعام 2019 بلغ (88.9%) مقابل (44.9%) لعام 2018 ، ويعزى ذلك بسبب زيادة الاستيرادات لتغطية الطلب الكلي وارتفاع

معدل التضخم العالمي ، فيما تم احتواء هذا التضخم وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار من خلال السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ونجاحها في استيعاب الصدمات الكبيرة التي يتعرض لها الاقتصاد.

جدول (6)

التضخم المستورد لعامي (2018-2019)				
السنة	التضخم العالمي	الاستيرادات مليار دينار	ناتج محلي إجمالي بالأسعار الجارية مليار دينار	التضخم المستورد %
2018	2.5	45821.1	254870.2	44.9
2019	3.4	68719.5	262917.2	88.9

5- سعر الفائدة الحقيقي

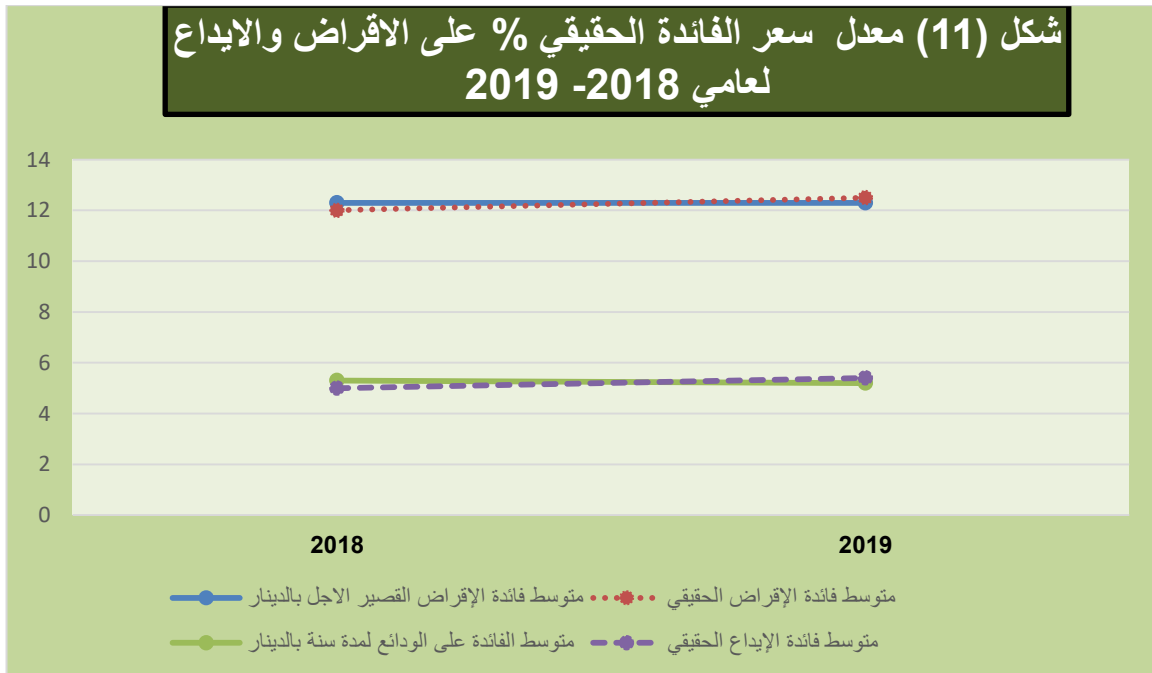
يعكس سعر الفائدة الحقيقي التكلفة الحقيقية لاموال المقرض والعائد الحقيقي للمقرض او المستثمر، يتم استخدام سعر فائدة الإقراض القصير بالدينار للدلالة على فائدة الإقراض الحقيقي، واستخدام الفائدة على الودائع لمدة سنة للدلالة على فائدة الإيداع الحقيقي. وتشير البيانات الى ان متوسط فائدة الإقراض والايذاع الحقيقي حافظا على قيمتهما الموجبة خلال عامي (2018 - 2019) لتبلغ (12.5%) و(5.4%) على التوالي عام 2019 مقابل (11.9%)، (4.9%) عام 2018، كما نلاحظ ان أسعار فائدة الإقراض حافظت على نفس المستوى لتبلغ (12.3)، فيما انخفضت أسعار فائدة الايداع الاسمية خلال عام 2019 لتبلغ (5.2) مقابل (5.3) عام 2018 الناجمة عن تعديلها بسبب انخفاض معدلات التضخم ، كما في جدول (7).

جدول (7)

معدل سعر الفائدة الحقيقي % على الإقراض والإيداع لعامي 2018 - 2019		
2019	2018	الفقرات
12.3	12.3	متوسط فائدة الإقراض القصير الاجل بالدينار
12.5	11.9	متوسط فائدة الإقراض الحقيقي*
5.2	5.3	متوسط الفائدة على الودائع لمدة سنة بالدينار
5.4	4.9	متوسط فائدة الإيداع الحقيقي**

*متوسط فائدة الإقراض الحقيقي = متوسط فائدة الإقراض قصير الاجل - معدل التضخم العام

**متوسط فائدة الإيداع الحقيقي = متوسط الفائدة على الودائع لمدة سنة - معدل التضخم العام





الفصل الثالث

تطورات أداء السياسة النقدية

Monetary policy performance developments

أولاً: تحليل نسبة الاحتياطيات الرسمية الى العملة المصدرة

ان تركيبة الاقتصاد العراقي المعتمد على عوائد تصدير الموارد الطبيعية في تحقيق التدفقات الداخلة وسلوك السوق في توليد التدفقات الخارجة عبر السوق المصرفية، جعل السياسة النقدية في حالة التغطية الكاملة للنقد الأساس (صافي الموجودات الأجنبية وصافي الموجودات المحلية) بالعملة الأجنبية من جانب المطلوبات النقدية وهي حالة مستمرة في تشكيل النظام النقدي كون الاقتصاد العراقي هو ريعي وبامتياز. لذا فإن الميزانية العمومية للبنك المركزي في جانب موجوداتها مالت تركيبها لمصلحة الموجودات الأجنبية وليس الموجودات المحلية . وبهذا غدت الموجودات الأجنبية المكون الرئيس للنقد الأساس.

يعتبر تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار من الاهداف الرئيسية للبنك المركزي العراقي والتي حددها في قانونه رقم (56) المادة (3)، وعليه استخدم البنك المركزي سياسة استقرار سعر صرف الدينار كأداة اساسية في تحقيق الاستقرار السعري في العراق من خلال نافذة بيع العملة الأجنبية، وهذا الامر يتطلب ان يحتفظ البنك المركزي باحتياطيات رسمية تغطي او ما تعادل (100%) من حجم الدينائر التي يصدرها وتصبح خارج خزائنه للحفاظ على استقرار الاسعار.

تشير البيانات الى ارتفاع العملة المصدرة بنسبة (16.9%) لتسجل (51.8) ترليون دينار في 2019/12/31 مقابل (44.3) ترليون دينار في 2018/12/31، بالمقابل سجلت الاحتياطيات الرسمية ارتفاعاً بنسبة (5.1%) لتبلغ (79.9) ترليون دينار لعام 2019 مقابل (76.0) ترليون عام 2018، جدول (8).

جدول(8)

نسبة الاحتياطيات الرسمية الى العملة المصدرة لعامي 2018 و 2019			
ترليون دينار			
السنة	الاحتياطيات الرسمية	العملة المصدرة	نسبة الاحتياطيات الرسمية / العملة المصدرة %
2018	76.0	44.3	172
2019	80.0	51.8	154.2

ثانياً: سرعة تداول النقود

يعتبر مؤشر سرعة تداول النقود مؤشراً تحليلياً لمعدل التضخم ويكشف في احيان كثيرة واقع معدل التضخم، حيث يتضح ان سرعة تداول النقود انخفضت من (3.2) مرة في عام 2018 الى (3.0) مرة في عام 2019، وهذا يعني ان هناك انخفاض طفيف في عدد المرات التي ينفق فيها الدينار العراقي الواحد خلال السنة، جدول (9).

جدول (9)

سرعة تداول النقود والعوامل المؤثرة فيها لعامي 2018-2019			
السنة	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية (مليار دينار) (1)	عرض النقد (M1) (مليار دينار) (2)	سرعة تداول النقود (2/1)
2018	254870	77829.0	3.2
2019	262917.2	86770.7	3.0

ثالثاً: معامل الاستقرار النقدي (مقياس الضغط التضخمي) لعامي 2018-2019

يفسر معامل الاستقرار النقدي (B) بشكل واضح مدى الضغوط التضخمية (الفجوة التضخمية) التي يعاني منها الاقتصاد. وجوهر هذا المقياس هو أن عدم التناسب بين الزيادة في كمية النقود مع الزيادة في الناتج المحلي سيؤدي إلى اختلال بين التيار النقدي وتيار العرض للسلع والخدمات مما يدفع الأسعار نحو الارتفاع المستمر. وكلما اقترب المؤشر (B) من الواحد ازدادت حالة الاستقرار النقدي في البلد وكلما كانت قيمته مساوية للواحد فهذا يعني حصول استقرار نقدي، أما إذا ازداد المعدل عن الواحد فهذا يعني أن هناك ضغوطاً تضخمية وارتفاعات محتملة في الأسعار، وإذا قل المعدل عن الواحد فهذا يعني تلاشي الضغط التضخمي.

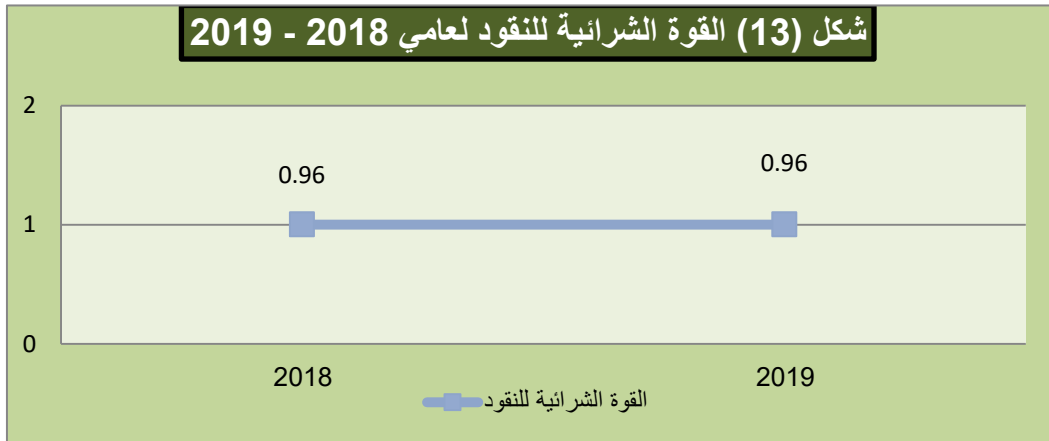
بلغ معامل الاستقرار النقدي لعام 2019 (1.9%) مقابل (0.4%) لعام 2018، إذ سجل رصيد عرض النقد بمعناه الواسع (M2) (السيولة المحلية) نهاية عام 2019 ارتفاعاً بنسبة (8.4%)، بينما بلغ معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2019 (4.4%)، وهذا يعني أن هناك ضغوطاً تضخمية وارتفاعات محتملة في الأسعار.



رابعاً: القوة الشرائية للنقود* لعامي 2018 - 2019

نلاحظ من الجدول (10) أن النقود قد حافظت على قيمتها لعام 2019 وهذا يعني أن الفرد يتمكن في تلك السنة من الحصول على نفس الكمية التي كان يشتريها في عام 2018 ، ويمكن القول بأن الدينار حافظ على قوته الشرائية في عام 2019 .

وبشكل عام فان هذا الاستقرار في قيمة العملة المحلية انما يدل على صحة السياسات النقدية المتبعة من قبل البنك المركزي للحفاظ على سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي باعتماد آليات جديدة أفصحت عن أبعاد متعددة الأهداف والمهام استجابة للتحديات التي يشهدها الاقتصاد العراقي، المتمثلة بضبط نسبة التضخم والوصول بها إلى مستويات متدنية للحفاظ على المستوى العام للأسعار وجذب الاستثمار والحفاظ على أسعار الصرف من خلال التعليمات والإجراءات الجديدة التي تم اتباعها في نافذة بيع العملة الأجنبية والتي بدأت بتصنيف المصارف والاعتماد على سبعة معايير تعكس درجة امتثال المصارف للقواعد المتعلقة بعملية بيع العملة الأجنبية وشفافية هذا التصنيف ومراجعتة بصورة دورية مع ضمان سلامة النظام المالي.



جدول (10)

القوة الشرائية للنقود لعامي 2018 - 2019		
السنة	الرقم القياسي للأسعار بأساس (100=2012)	القوة الشرائية للنقود
2018	104.7	0.96
2019	104.5	0.96

$$* \text{ القوة الشرائية للنقود} = 1 / \text{الرقم القياسي للأسعار} \times 100$$

Statistics & Research Department